معالجة» لاستخلاص البلوتونيوم من قضبان الوقود المستنفد. وكانت اسرائيل تعلم أن بناء مصنع كهذا يحتاج لبضع سنوات، وكانت تريد، في هذه الأثناء، تحسين علاقاتها مع أميركا، تلك العلاقات التي توترت اثر معرفة أميركا بالاتفاقية السرية مع فرنسا. فسعى بن ــ غوريون إلى اجتماع مع كينيدي، إلا أن كينيدي، الذي أبدى، خلال السنوات الأولى من إدارته، قلقاً تجاه احتمال صنع اسرائيل لقنبلة ذرية، تجاهل تحركات بن ــ غوريون الديبلوماسية. وفي النهاية توجه بن ــ غوريون إلى أميركا، دون دعوة رسمية من البيت الأبيض، بحجة الحصول على درجة فخرية. وكان يأمل أن تقوم الزعامات اليهودية بترتيب اجتماع له مع كينيدي، خلال زيارته، فتم له ما أراد؛ إذ التقى الرجلان في أيار (مايو) ١٩٦١ بشكل غير رسمي في فندق والدورف استوريا في نيويورك.

كان كينيدي صارماً تجاه اسرائيل، ولم يكن ذلك، فقط، بسبب المعاهدة التي عقدتها مع فرنسا دون علم أميركا، ولكن أيضاً لأن المعاهدة أبرمت دون توقيع اتفاقيات «السلامة» الاعتيادية، مثل الاعلان مسبقاً عن الأهداف السلمية والموافقة على عمليات التفتيش المنتظمة، التي كانت أميركا تطلبها من الدول التي تشتري منها مفاعلات ذرية. وطلب كينيدي من بن ــ غوريون السماح لمفتشين أميركيين بالدخول إلى موقع المفاعل الذري؛ فوافقت اسرائيل على عمليات تفتيش عشوائية غير منتظمة، وليس على تفتيش كامل ودوري، كالذي تجريه أميركا على صادراتها من المفاعلات. إلا أن المستشارين التقنيين لكينيدي اعتقدوا أن التفتيش المتفق عليه سيكون كافياً إذا حصلوا على معلومات دقيقة عن كميات اليورانيوم التي تستوردها اسرائيل. وللحصول على هذه المعلومات اعتمدوا على مجموعة المزودين الغربيين التي كانت تراقب شحنات اليورانيوم على نطاق العالم كله. وتؤكد مذكرات وزير الخارجية الفرنسي، في تلك الفترة، موريس كوف دي‌مورفيل، اقتناع أميركا بكفاية الاعتماد على عمليات الرقابة التي تقوم بها المجموعة. فهو يقول في وصفه لاجتماعين له في البيت الأبيض، في أيار (مايو) وتشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣، ان كينيدي عبّر في كليهما عن قلقه من برنامج اسرائيل الذري، وأبلغه أن أميركا تنوي استعمال كافة الوسائل التي في متناولها لتنظيم عمليات رقابة صارمة على اسرائيل، ويضيف دي مورفيل أن أميركا أبدت اهتماماً خاصاً بكشف مشتريات اسرائيل من اليورانيوم الطبيعي من البلدان الأخرى. ويبدو أن أميركا نجحت في ذلك، مدة من الوقت. فقبل ثلاثة أشهر من اجتماع دي مورفيل الأول مع كينيدي، في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٣، اجتمعت مجموعة المزودين الغربيين، وحضرت الاجتماع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا واستراليا. وفي هذا الاجتماع، أعطت جنوب أفريقيا تفاصيل كاملة عن مبيعاتها من اليورانيوم إلى اسرائيل. وقد حصل مؤلفا الكتاب على وثائق هذا الاجتماع بعد أن طلباها بموجب قانون حرية المعلومات الأميركية.

ولكن يبدو أن الموقف الأميركي تغير بعد ذلك. ففي عام ١٩٦٨، استخلص المحللون في المخابرات المركزية أن اسرائيل نجحت في صنع أسلحة نووية. ولم يحاول ليندون جونسون خليفة كينيدي أن يتخذ أية خطوات لمعاقبة اسرائيل، خاصة وأنه تلقى تقرير المخابرات في هذا الشأن، حين كانت اسرائيل في أوج مجدها بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ومن جهة أخرى كانت معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، التي بادرت أميركا إلى تبنيها، تمر في مرحلة دقيقة في ذلك العام، إذ لم تكن البلدان، التي كانت أميركا تأمل أن توقع المعاهدة، قد اتخذت قراراً نهائياً بذلك. ولذا لم يكن من مصلحة جونسون أن يطلع العالم أن نادي الخمسة النوويين أصبح مكوناً من ستة أعضاء. ويذكر الكتاب أن الرئيس جونسون طلب من رئيس وكالة المخابرات المركزية، عندما أخبره أن اسرائيل تملك قنبلة، ألّا يخبر أحداً بذلك، ولا حتى دين راسك وروبرت ماكنمارا. وقد جاء ذلك على لسان المدير التنفيذي للعمليات في المخابرات المركزية الأميركية، في شهادة أدلى بها أمام هيئة الرقابة النووية الأميركية ترد في الصفحة ١٧٨ من المجلد الثالث من تقرير للهيئة بعنوان: «تحقيق في شهادة المدير التنفيذي للعمليات»، أفرجت عنه الهيئة بناء على طلب «مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية الأميركي». ولكن هذه الصفحة ليست إلا صفحة واحدة من ثلاث صفحات تشكل، بمجموعها، الشهادة